

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية بتاريخ 25  
نوفمبر/ تشرين الثاني 2020

قرار

**بند جدول الأعمال الخاص بمكافحة جائحة سارس-كوف-2**

اعتمدت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية في 28 أكتوبر/ تشرين الأول إجراءات مشددة تسري بصورة مؤقتة على شهر نوفمبر/ تشرين الثاني بهدف الحد من التزايد الضخم في أعداد الإصابات بكورونا في ألمانيا والحيولة بالتالي أيضاً دون وقوع الحالات المرضية الجسيمة والوفيات. إن الهدف من تلك التدابير علاوة على ذلك تجنب إرهاق النظام الصحي، حيث أن المستشفيات وبشكل خاص وحدات العناية المركزة تصل من جراء تزايد أعداد الإصابات الحرجة بكورونا إلى أقصى حدود قدراتها.

في مؤتمر الفيديو الذي جمع بين المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية بتاريخ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، تم الاتفاق على القيام في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني باستخلاص نتائج واضحة بناء على المعلومات الإضافية التي يتم تحصيلها حتى هذا الحين، وتقديم التدابير الإضافية لفصل الشتاء.

المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات ممثلون للمواطنين والمواطنات على ما تحلوا به من روح التضامن القوي وعلى السلوك المتعقل الذي خطوا به سويًا هذا الطريق حتى الآن في تكاتف ومراعاة شديدة للغير، وذلك رغم ما خلفه هذا كله من أثر جسيم على الحياة اليومية. فبفضل هذه الجاهزية والمسؤولية الشخصية والثقة في التدابير المتخذة تم تحقيق الكثير حتى الآن.

تسفر التدابير المتخذة الآن بالفعل عن نتائج أولى: رغم استمرار تزايد أعداد حالات كوفيد-19 التي تستلزم العلاج في وحدات العناية المركزة، إلا أننا تمكنا من تسطيح منحنى التزايد الأسي. يُعتبر هذا بعد ذاته نجاحاً لأنه يوضح أن التدابير المتخذة تحمل ثماراً، ففي أجزاء عديدة من بلدنا توقف معدل وقوع الحالات الجديدة على مدار سبعة أيام عن الارتفاع أو بدأ حتى في التراجع جزئياً.

استدل مركز هيلمهولتز لأبحاث العدوى من خلال أحدث النتائج المستخلصة من البيانات التي تم رفعها مؤخراً على أن الاختلاطات تراجعت بنسبة 40 بالمئة من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ قبل ثلاثة أسابيع. أدى ذلك إلى كبح النمو الأسي. لكن حتى إذا استقرت الأعداد على هذا المستوى المرتفع، فلا يمكننا بتاتاً إنهاء التحذير بزوال الخطر. ذلك لأن أعداد الإصابات ما زالت أعلى من اللازم في العديد من الأماكن. كما لم نتمكن في نوفمبر/ تشرين الثاني بعد من عكس اتجاه تطور أعداد الإصابات على النحو المرجو، بل ما يمكن ملاحظته حتى الآن ليس إلا "تطوراً أفقياً". وقد سجل معهد روبرت كوخ في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني ذروة جديدة في الإصابات في ألمانيا، حيث أبلغت مكاتب الصحة

معهد روبرت كوخ بوقوع 23.648 إصابة جديدة في غضون 24 ساعة. وعليه، فلم يتم حتى الآن تحقيق الهدف الأصلي بتخفيض أعداد الإصابات الجديدة بشكل كبير.

في ظل هذه الأوضاع، لا يمكن بعد إلغاء التدابير المتخذة في 28 أكتوبر/ تشرين الأول. إذ لم يتم التوصل بعد إلى القيمة المستهدفة البالغة 50 حالة إصابة بين كل 100 ألف نسمة، وهي القيمة التي تضمن كذلك إمكانية اقتفاء الاختلاطات والتي ما زالت تُعتبر بموجب المادة 28-أ من قانون الحماية من العدوى بمثابة المعيار القياسي الذي تُتخذ على أساسه القرارات بشأن تخفيف القيود. من أجل تقييم كافة جوانب الجائحة، يتم استخدام مؤشرات أخرى لقياس زيادة العبء على النظام الصحي، إلى جانب مؤشرات إضافية تتيح بشكل خاص إمكانية تقييم دينامية انتقال العدوى، مثل رقم التكاثر الأساسي لعدد الإصابات أو إعادة إنتاج الفيروس (ما يطلق عليه رقم R) أو زمن تضاعف الإصابات.

ومن ثم، فلا تزال هناك حاجة ماسة لتجنب كافة الاختلاطات غير الضرورية تمامًا، والالتزام في الحالات التي تتم فيها اللقاءات بالقواعد المعمول بها والمتمثلة في الحفاظ على المسافة الواقية والالتزام بالنظافة الصحية وارتداء الكمامات واستخدام تطبيق التحذير من كورونا وتهوية الأحياء المغلقة بانتظام.

أجمعت الحكومة الاتحادية والولايات على أن الدراسة المعتمدة على حضور التلاميذ في المدارس ما زالت تكتسي الأولوية القصوى بالنظر إلى هذه القرارات المتخذة. يمكن ضمان الحق في التعليم بأفضل شكل من خلال الدراسة والتدريس بحضور التلاميذ. ينطبق هذا بالقدر ذاته على التلاميذ والتلميذات الأصغر عمرًا الذين يفتقرون إلى الخبرة المدرسية والتعليمية، وكذلك على التلاميذ والتلميذات الأكبر عمرًا الذين يكونون على وشك الانتهاء من دراستهم. إن المدرسة مكان للتعلم ولكنها أيضًا مكانًا للتواصل والتفاعل الاجتماعي. لذلك تريد الحكومة الاتحادية والولايات التمسك بالتعليم في المدارس لأطول فترة ممكنة مع مراعاة الحماية من العدوى والحماية الصحية في الآن ذاته. هذا ويجب تفعيل أساليب تدريس أخرى، لا سيما للتلاميذ والتلميذات في الصفوف الدراسية الأعلى في حال دعت وتيرة انتقال العدوى إقليميًا أو محليًا لذلك.

بمناسبة قدوم عيد الميلاد والأسابيع الأربعة السابقة له، تهب المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالمواطنين والمواطنات مواصلة دعم التدابير الرامية إلى الحماية من انتشار العدوى بروح من التضامن حتى بعد شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، ذلك بهدف كبح تفشي الجائحة وحماية صحة وحياة البشر الآخرين. وهم مدركون لمدى جسامته القيود الموضوعة على القطاعات الثقافية والترفيهية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية وفي المجال الخاص وشدة وطأتها على عاتق المواطنين والمواطنات في ألمانيا. غير أنها لا محال منها لأجل مواصلة خفض الاختلاطات. إن كل المعنيين على يقين تام من أننا نطلب الكثير من المواطنين والمواطنات من خلال تلك التدابير – على المستوى الشخصي والاجتماعي والمهني – الأمر الذي سيضع الانضباط والصبر بموضع اختبار صعب في هذا الشتاء.

إن هذه القيود محددة زمنياً ومرتبطة بوتيرة انتقال العدوى. فمن خلال الاستخدام محدد الهدف للاختبارات التشخيصية السريعة واللقاح الذي نأمل توفره قريباً، يحدونا الأمل والتفاؤل بأن تعود الأمور إلى طبيعتها المعتادة.

اعتمدت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

1. بما أنه لم يتم التوصل في جميع أنحاء ألمانيا إلى المستوى اللازم من أجل تفادي إرهاب النظام الصحي بصفة دائمة وضمن تتبع الاختلاطات بصورة كاملة، فمن اللازم معاودة بذل جهود حثيثة مشتركة.

ما زال المواطنون والمواطنات مطالبين بتجنب كل اختلاط غير ضروري والبقاء قد المستطاع في المنزل. يتعين كذلك الامتناع عن السفر في أي رحلات مهنية أو شخصية غير لازمة قطعاً، ولاسيما الرحلات السياحية إلى الخارج خاصة بحلول موسم التزلج. الحكومة الاتحادية مطالبة بالعمل على الصعيد الأوروبي من أجل حظر سياحة التزلج حتى 10 يناير/ كانون الثاني. أرباب وربات العمل مطالبون بإتاحة إمكانية العمل من المنزل لموظفيهم وموظفاتهم بشكل غير بيروقراطي، وذلك لمواصلة التقليل من الاختلاطات.

سوف يتم في جميع أنحاء البلاد تمديد سريان التدابير الخاصة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني والتي تم اتخاذها بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 في المؤتمر بين المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية، وذلك لغاية 20 ديسمبر/ كانون الأول 2020. وعليه، تبقى المؤسسات والمرافق التي تم إغلاقها بناء على هذا القرار مبدئياً مغلقة. وتبقى المطاعم على وجه الخصوص مغلقة، كما يستمر توفير إمكانيات المبيت داخل البلاد مقتصرًا على الأغراض الضرورية والملحة فقط ولا يكون متوفرًا بشكل صريح للأغراض السياحية. تبقى محلات ومتاجر الجملة والتجزئة مفتوحة. يتم توسيع الإلزام بارتداء الكمامات ليسري مستقبلاً أيضاً على المساحات الموجودة أمام متاجر البيع بالتجزئة وأماكن وقوف السيارات. نحث المواطنين والمواطنات على القيام بالتسوق لعيد الميلاد قدر المستطاع خلال أيام العمل وليس في عطلة نهاية الأسبوع.

بصورة عامة يسري التالي:

(أ) بالنسبة للمؤسسات التي تصل مساحة البيع فيها إلى 800 متر مربع، يُسمح بتواجد شخص واحد كحد أقصى لكل 10 أمتار مربعة من مساحة البيع،

(ب) وبالنسبة للمؤسسات التي تبلغ مساحة البيع فيها إجمالي 801 متر مربع وأكثر، يُسمح في المساحة البالغة 800 متر مربع بتواجد شخص واحد كحد أقصى لكل 10 أمتار مربعة من مساحة البيع، في المساحة الزائدة عن 800 متر مربع كحد أقصى شخص واحد لكل 20 متر مربع من مساحة البيع. يُعتد فيما يخص مراكز التسوق بمساحة البيع الإجمالية المعنية. يتعين على مراكز التسوق والمتاجر الحيلولة دون تكون الطوابير غير الضرورية في الأحياء الداخلية لممرات التسوق ومراكز التسوق، وذلك من خلال التحكم في عملية الدخول وتنسيقها.

القطاع الاقتصادي وقطاعات العمل مطالبة بالالتزام بقواعد الحماية والنظافة الصحية.

إن تمديد سريان التدابير المعمول بها من شأنه أن يحقق بحلول يوم 20 ديسمبر/ كانون الأول تحسناً ملموساً في جميع أنحاء البلاد وانفراجاً فيما يخص المؤشرات ذات الأهمية (رقم التكاثر الأساسي لعدد الإصابات، إشغال أسرة العناية المركزة، معدل الشفاء ومعدل وقوع الإصابات).

تتوقع الحكومة الاتحادية والولايات وبسبب ارتفاع وتيرة انتشار العدوى أن القيود الشاملة سوف تكون لازمة حتى مطلع شهر يناير/ كانون الثاني (لاسيما في مجالي المطاعم والفنادق). كما سيصار إلى فحص وتقييم جديد للأوضاع قبل فترة عيد الميلاد.

للتجاوب بالصورة الملائمة مع الأوضاع الإقليمية الخاصة، يُسمح للولايات التي يقع فيها معدل الإصابة بالعدوى بوضوح دون 50 حالة جديدة بين كل مئة ألف نسمة خلال سبعة أيام متتالية وتكون فيها معدلات الإصابات الجديدة في تراجع – يُسمح لها بالحيد عن هذه القواعد، على ألا يتعارض ذلك مع مؤشرات أخرى ذات أهمية، مثل معدلات إشغال أسرة العناية المركزة وقدرة القطاع الصحي العام على أداء خدماته.

في إطار التطبيق الفعلي للتدابير من خلال المراسيم، سوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات بتقييم التطورات الراهنة في كل حالة على حدة. يتعين على مدار أشهر الشتاء مواصلة عملية متابعة معدلات الإصابة بالعدوى وتطبيق تدابير الاحتواء اللازمة في كل حالة إذا اقتضى الأمر. تؤكد الحكومة الاتحادية والولايات أنه وفقاً لاستراتيجية التعامل مع البؤر الخطيرة سوف يتم في كافة البؤر الخطيرة والتي تزيد فيها أعداد الإصابات الجديدة على 50 حالة بين كل مئة ألف نسمة في الأسبوع فوراً تطبيق مخطط قيود صارم. وفي حالة استمرار تزايد وتيرة انتشار العدوى سوف يكون من الضروري اتخاذ تدابير إضافية. في حالات التفشي بالغ الشدة للعدوى حيث يبلغ عدد الإصابات الحديثة ما يزيد على 200 حالة بين كل مئة ألف نسمة خلال أسبوع ويكون فيها مجرى انتشار العدوى غير واضح، يتعين توسيع دائرة التدابير الشاملة والعامة مرة أخرى بهدف تخفيض الأعداد بوضوح على المدى القصير.

2. علاوة على ما يستلزمه الوضع الحالي من معاودة بذل جهد مشترك كبير بهدف تحقيق المستوى المطلوب فيما يخص تطور أعداد الإصابات، سوف يتطلب الأمر اتخاذ تدابير خاصة حيال التحديات الاستثنائية لأشهر الشتاء. ومن ثم، يعتبر اتخاذ التدابير الإضافية اعتباراً من أول ديسمبر/ كانون الأول 2020 أمراً ضرورياً لضمان خفض وتيرة انتشار العدوى على المدى المتوسط. سوف تقوم الولايات بتنفيذ تلك التدابير وتمديد سريانها إذا اقتضى الأمر. يتعين على مدار أشهر الشتاء مواصلة عملية التحقق من معدلات الإصابة بالعدوى وتطبيق تدابير الاحتواء اللازمة في كل حالة إذا اقتضى الأمر.

- (1) على الاجتماعات الخاصة مع الأصدقاء والأقارب والمعارف أن تقتصر على أفراد المنزل الخاص مع أفراد منزل آخر، على ألا تتجاوز في كل حال خمسة أفراد كحد أقصى. يتم استثناء الأطفال حتى عمر 14 عاماً من ذلك.<sup>1</sup>
- (2) على كل فرد ارتداء غطاء الفم والأنف في الأحياء الداخلية المفتوحة للعامة أو في إطار حركة الزوار أو الزبائن. يسري هذا أيضاً على وسائل المواصلات العامة. فضلاً عن ذلك، يسري

<sup>1</sup> بالنظر إلى وتيرة انتشار العدوى على مستوى ولاية شليزفيغ-هولشتاين، تتمسك الولاية بالقيود السارية على الاختلاطات.

الإلزام بارتداء غطاء الفم والأنف في جميع الأماكن المفتوحة لحركة الجمهور في أوساط المدن، بما في ذلك الأماكن العامة في الهواء الطلق التي يتواجد فيها الناس إما في مساحة ضيقة أو ليس فقط بصفة عابرة. يتم تحديد الأماكن والقيود الزمنية من قبل السلطات المسؤولة محلياً.

(3) يجب ارتداء غطاء الفم والأنف في مرافق العمل والأشغال، علماً بأن هذا لا يسري على مكان العمل طالما توفرت إمكانية لضمان الحفاظ على مسافة متر ونصف تجاه الأشخاص الآخرين.

(4) على المعاهد العليا والجامعات تحويل أنشطتها الدراسية (باستثناء الأنشطة المخبرية والتدريب العملي والفقرات الدراسية العملية أو الفنية والاختبارات) مبدئياً إلى التدريس الرقمي.

سوف يتم تقييم تلك التدابير بانتظام في إطار المؤتمرات القادمة للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية.

كجزء من استراتيجيات اتصالات مشتركة تكفل الحكومة الاتحادية والولايات شفافية القواعد المعمول بها، وتضمن كذلك التنفيذ الصارم لها وفرض العقوبات في حالة مخالفتها، وذلك من خلال المراسيم ذات الصلة.

3. يتم مراعاة أيام عيد الميلاد بشكل منفصل فيما يخص القواعد السارية على تقييد الاختلاطات. لذا، يمكن رفع الحدود القصوى لعدد الأشخاص المسموح لهم بالاجتماع في الأحياء الداخلية والخارجية للفترة ما بين 23 ديسمبر/ كانون الأول 2020 و1 يناير/ كانون الثاني 2021 على أقصى تقدير، وذلك على النحو التالي: اللقاءات في الإطار الأسري الضيق ومع أقرب الأصدقاء مسموح بها بمشاركة عشرة أشخاص كحد أقصى. يتم استثناء الأطفال التابعين لهم ممن هم دون 14 عاماً.<sup>2</sup>

هذه القواعد من شأنها أن تسمح في هذا العام الاستثنائي بالاحتفال بعيد الميلاد وإقامة الاحتفالات الأخرى بمناسبة نهاية العام برفقة الأسرة والأصدقاء، حتى وإن كان ذلك على نحو أضيّق. فتلك الأيام مهمة جداً للتماسك الأسري والاجتماعي. ومع ذلك، فمن المهم أن نسعى إلى التقليل قدر الإمكان من خطورة العدوى بكوفيد-19 في محيط تلك اللقاءات. تحقيقاً لهذا الهدف فمن السديد، قبل الالتقاء بأفراد الأسرة ولاسيما المسنين منهم، تقليص الاختلاطات وحصرها بالاختلاطات الضرورية فعلاً وذلك لمدة بين خمسة وسبعة أيام حيثما أمكن ذلك. يشمل هذا الامتناع إلى أقصى حد عن اللقاءات الخاصة والرحلات والاختلاطات غير اللازمة في الأماكن العامة وإذا اقتضى الأمر بدء إجازة عيد الميلاد بشكل مبكر أو العمل من المنزل (أسبوع للحماية). في حالة ظهور أعراض أمراض البرد قبل عيد الميلاد، يتعين استخدام إمكانيات القيام بالاختبارات التشخيصية<sup>3</sup> المتاحة لضمان أقصى قدر من الأمان في اللقاءات التي تتم في فترة عيد الميلاد. سوف يتم تعزيز ذلك من خلال تقديم إجازات عيد الميلاد<sup>4</sup> في جميع أنحاء البلاد إلى تاريخ 2020/12/19. ونحن نناشد المواطنين والمواطنات النظر في تلك التدابير وتقييمها شخصياً وتنفيذها لما فيه صالح الأشخاص الذين نود لقاءهم في عيد الميلاد ولحمائيتهم.

<sup>2</sup> بالنظر إلى وتيرة انتشار العدوى على مستوى ولاية شليزفيغ-هولشتاين، تتمسك الولاية بالقيود السارية على الاختلاطات.

<sup>3</sup> يتعين على مرضى الجهاز التنفسي الاستفادة من إمكانية طلب شهادة مرضية من الطبيب أو الطبيبة هاتفياً والتي أعيد تفعيلها اعتباراً من شهر أكتوبر/ تشرين الأول. يتشاور الطبيب أو الطبيبة مع الشخص المعني كذلك حول وجود أعراض مرضية أخرى لاسيما الحمى أو فقدان حاسة الشم أو الذوق بشكل يستلزم إجراء اختبار أو فحص أو علاج آخر، أخذاً بعين الاعتبار نية الالتقاء بأشخاص من الفئات الأكثر عرضة للخطر. يمكن الاتصال بخدمة الطوارئ الطبية في كل وقت على رقم 116117.

<sup>4</sup> تحتفظ كل من ولايتي بريمن وتورينغن بالحق في تحديد قواعد خاصة لكل منهما فيما يعني ببداية الإجازات.

سوف تسعى الحكومة الاتحادية والولايات إلى إجراء محادثات مع **الطوائف الدينية** للاتفاق قدر الإمكان بشأن خدمات القداس الإلهي والاجتماعات الدينية الأخرى، وذلك بهدف التقليل من الاختلاطات. يتعين تجنب اللقاءات الدينية التي تتخذ طابع الفعاليات الضخمة.

4. بالنسبة لاحتفالات بمناسبة نهاية عام 2020 وبداية عام 2021، نوصي بالاستغناء عن **فعاليات الاحتفال برأس السنة بالألعاب النارية**. يُحظر استخدام الألعاب النارية في الميادين والشوارع المزدهمة، وذلك لتجنب احتشاد مجموعات كبيرة من البشر. تحدد السلطات المحلية المختصة الميادين والشوارع المعنية. يُحظر إقامة فعاليات عامة للاحتفال بالألعاب النارية.<sup>5</sup>

5. أرباب وربات العمل مطالبون بإلحاح بالنظر في إمكانية إغلاق مرافق الأشغال في الفترة ما بين 23 ديسمبر/ كانون الأول 2020 و1 يناير/ كانون الثاني 2021، إما من خلال **وقف العمل ومنح الإجازة** فيها أو من خلال **حلول سخية** تسمح للموظفين **بالعمل من المنزل**، لكي تتاح إمكانية تنفيذ مبدأ "نبقى بالمنزل" في جميع أنحاء البلاد.

6. إذا أرادت أي من الولايات وفقاً للشروط المذكورة في رقم 1 القيام ب**فتح الأبواب** تدريجياً نظراً لانخفاض أعداد الإصابات الجديدة إلى ما يقل بوضوح عن 50 حالة بين كل مئة ألف نسمة في غضون 7 أيام ووجود تراجع في تطور الأعداد، فإنها تهتدي في ذلك بتدابير الحماية المشتركة والسارية بصورة عامة. المعايير التي تشكل الفيصل بالنسبة للخطوات الممكنة في اتجاه فتح الأبواب تتمثل في الحفاظ على القواعد بشأن تجنب الاختلاطات، وتجنب الأحياز المغلقة سيئة التهوية، وتجنب تجمعات وحشود البشر في مكان واحد، وتجنب الاختلاط عن قرب بالآخرين دون الحفاظ على المسافة الفاصلة وارتداء غطاء الفم والأنف بصفة مستمرة، وكذلك ضمان إمكانية تتبع الاختلاطات بالدعم الرقمي من خلال الحجز الملزم (هاتفياً أو عن طريق الإنترنت) مع تسجيل بيانات الاتصال اللازمة لعملية التتبع، وتحديد فترات زمنية مختلفة يُسمح فيها للأشخاص بالتواجد في الأماكن، والتحكم في حركة الدخول مع إصدار تأكيد دخول شخصي للفعاليات وكذلك في قطاع المطاعم. ومن ثم، فالأولوية سوف تكون لفتح المرافق والخدمات التي يمكن فيها ضمان ارتداء غطاء الفم والأنف بصفة مستمرة أو الالتزام بالقواعد الخاصة بالمسافة الفاصلة. ينطبق الأمر ذاته على الفعاليات المقامة في الهواء الطلق والتي يكون لها الأولوية على الفعاليات في الأحياز المغلقة. عند اتخاذ أية إجراءات إضافية، يتعين مراعاة أن قانون الحماية من العدوى ينص على مراعاة الحرية الفنية لدى وضع قيود على تشغيل المؤسسات الثقافية أو انعقاد الفعاليات الثقافية. ولذا، فبمجرد أن يكون هذا ممكناً بالنظر إلى وضع الإصابات، يتعين إعادة فتح المؤسسات الثقافية. سوف يتم تكليف وزراء الثقافة بوضع استراتيجية خاصة بهذا الشأن تضمن المهلة اللازمة للاستعداد وقدرًا كافيًا من الأمان في التخطيط.

7. يمثل إبقاء **مؤسسات رعاية الأطفال والمدارس** مفتوحة أهمية قصوى. سوف تبقى مؤسسات رعاية الأطفال (دور الرعاية النهارية للأطفال والحضانات ورياض الأطفال والرعاية النهارية ومراكز رعاية التلاميذ بعد الدوام المدرسي) والمدارس مفتوحة.

<sup>5</sup> سوف تقوم ولاية ساكسونيا المستقلة بتوجيه نداء لمواطنيها وللبلديات مفاده توخي الحذر بشأن الحفاظ على الحد الأدنى من المسافة الفاصلة خلال احتفالات الألعاب النارية بمناسبة رأس السنة.

في المناطق التي يزيد فيها عدد الإصابات الجديدة بوضوح على 50 حالة بين كل مئة ألف نسمة، يسري على جميع الأفراد في القطاع المدرسي واجب ارتداء غطاء الفم والأنف داخل الحرم المدرسي لكل مدرسة أينما لا يتم الالتزام بالمسافة الفاصلة/ في الفصول الدراسية للمدارس الإعدادية والثانوية بداية من الصف السابع. يمكن استثناء المدارس التي لا تنتشر فيها العدوى من ذلك. يجوز فرض الإلزام بارتداء غطاء الفم والأنف على المدارس الابتدائية وعلى الصفين الخامس والسادس. في حالة بلوغ وتيرة انتشار العدوى 200 حالة إصابة جديدة بين كل مئة ألف نسمة خلال أسبوع، يتعين علاوة على ما ورد اتخاذ قدر أكبر من التدابير التي تختلف من مدرسة إلى أخرى وذلك فيما يخص أساليب التدريس في الصفوف الدراسية الأعلى بداية من الصف الثامن (باستثناء الصفوف النهائية)، مثلًا من خلال التدريس المختلط باستخدام التدريس عن بعد أو التدريس بالتناوب، بما يضمن التنفيذ الأفضل لقواعد الحفاظ على المسافة الواقية والالتزام بالنظافة الصحية وارتداء الكمامات وتهوية الأحياء المغلقة بانتظام.

يستمر من حيث المبدأ حظر الرحلات المدرسية والتبادل الطلابي الدولي. لتفادي التكدس في المواصلات الخاصة بطلاب المدارس، يتعين اتخاذ تدابير تنظيمية خاصة للمدارس (مثلًا فيما يخص بداية الدوام المدرسي، والذي قد يتم على مراحل مختلفة إذا لزم الأمر) وإضافة المزيد من المواصلات للطلاب أينما أمكن. سوف يتناول مؤتمر وزراء النقل هذا الشأن بالتفصيل.

8. للكشف عن سلاسل العدوى يتعين إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات في المدارس. من أجل تأمين عمل المدارس، يوصى بوضع استراتيجية رقابة موحدة في القطاع المدرسي للصفوف الدراسية التي تعتمد على فصول مدرسية ثابتة. يتمثل جوهر تلك الاستراتيجية في رقابة المجموعات بأثر رجعي. يتم التركيز على وضوح وبساطة المعايير التي يجري على أساسها اتخاذ القرارات والإجراءات: فبعد حصول أي تلميذ على نتيجة اختبار تشخيصي إيجابية يتم فورًا تنفيذ العزل المنزلي للمجموعة التي يحددها مكتب الصحة (عادة الفصل أو الصف المدرسي، ما لم يحدد مكتب الصحة مجموعة مغايرة) بصفة أولية لمدة خمسة أيام اعتبارًا من تاريخ تشخيص الحالة المعنية. وبما أن أعضاء الفصل أو الصف المدرسي المتواجدين في الحجر الصحي على خلفية الاشتباه في إصابتهم وضعهم غير مؤكد، فلن يتم وضع ذويهم وأفراد منزلهم الآخرين في الحجر الصحي. يتم وضع أفراد المنزل في الحجر الصحي فقط في حالة ظهور أعراض. لن يشمل العزل المطبق على المجموعة المعلمين، وذلك نظرًا إلى أن اختلاطهم بالتلاميذ محدد زمنيًا ومختلف من حيث الطابع. يتعين توفير إمكانية تشخيص سهلة المنال وقائمة على الأعراض للمعلمين. يتم خلال الأيام الخمسة للحجر الصحي الأولي الإعداد للفحص التشخيصي. الأولوية في ذلك تؤول إلى السيطرة دون تواني على العدوى المحتملة داخل المجموعة. بعد خمسة أيام من الحجر الصحي القائم على الاشتباه في الإصابة، يتم إجراء اختبار سريع للكشف عن المستضدات يتحدد على أساسه وضع التلاميذ، حيث يتم بناء على نتيجة هذا الاختبار السماح للتلاميذ الذين كانت نتيجة اختبارهم سلبية بالعودة للحصص الدراسية. يعني ذلك أنه سيتم مواصلة الحصص الدراسية للفصل الدراسي بعد اليوم الخامس. جدير بالإشارة أن عطلة نهاية الأسبوع تُحسب ضمن الأيام الخمسة، فغالبًا ما يتعطل التدريس بالنسبة للفصل المعني لمدة ثلاثة أو أربعة أيام دراسية فحسب. أما التلاميذ الذين كانت نتيجة اختبارهم التشخيصية إيجابية، فيتم اختبارهم كل ثلاثة أيام بهدف السماح لهم بالعودة للمدرسة. تواصل الحكومة الاتحادية تأمين أكبر قدر ممكن من الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات لألمانيا وتدعم علاوة على ذلك تطوير قدرات إنتاجها محليًا.

9. أجمعت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على مواصلة الحكومة الاتحادية والولايات تقديم الدعم المالي للشركات والأعمال وأصحاب الأعمال الحرة والجمعيات والمؤسسات المتضررة من الإغلاق المؤقت. سوف يتم تمديد فترة الدعم المقدم لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني ليضم شهر ديسمبر/ كانون الأول على الأساس ذاته، كما يتم مواصلة قواعد المعونة الثالثة لتخطي الأزمة وفقاً لذلك. تعد تلك المساعدات الرامية إلى تخفيف العواقب الاقتصادية لجائحة كورونا ضرورية بالنسبة للشركات والموظفين، كما إنها عنصرًا مهمًا لتحقيق مستوى عالٍ من القبول تجاه تدابير الحماية اللازمة لدى المواطنين والمواطنات. وفي الوقت ذاته، تتسبب تلك المساعدات في تكاليف عالية على عاتق دافعي الضرائب – فالمساعدات التي قدمتها الحكومة الاتحادية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ستبلغ تكلفتها وحدها 15 مليار يورو. يتعين مواصلة تقديم الحكومة الاتحادية لهذا الدعم في إطار القواعد المعمول بها وفقاً لقانون الإعانة الخاص بالاتحاد الأوروبي لفترة الإغلاق المؤقت في شهر ديسمبر/ كانون الأول. يتم دون شك إدراج مقدمي العروض والبائعين في الأسواق في برامج الدعم المعنية. نظراً لطول مدة سريان القيود، قامت الكثير من الشركات بالفعل بالاستفادة بشكل كامل من إطار الدعم المتاح للترتيبات البسيطة والمجملة. سوف تجري الحكومة الاتحادية محادثات في هذا الشأن مع المفوضية الأوروبية، وتقوم دون إبطاء بالفصل في المواضيع القانونية الخاصة بالمعونات.

10. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي من المنتظر أن تتكبد خلال الأشهر القادمة كذلك قيوداً شديدة على أعمالها التجارية، دون أن يطالها الإغلاق الإلزامي، سوف تقوم الحكومة الاتحادية في إطار المعونة الثالثة لتخطي الأزمة بمد فترة تطبيق تدابير الدعم حتى منتصف عام 2021، وتحسين شروط الدعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل رئيس. ينطبق هذا بصورة خاصة على القطاع الثقافي وقطاع إدارة الفعاليات، وكذلك أصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم وقطاع السفر. بالإضافة إلى الدعم المقدم للشركات، قامت الحكومة الاتحادية أيضاً من خلال مد فترة تلقي إعانات البطالة الجزئية على سبيل المثال بمعالجة النواحي الاجتماعية للجائحة بواسطة معونات ملائمة.

11. إن حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر هو الشغل الشاغل للسياسية. لذا، تم تحديد تدابير وقائية خاصة للمستشفيات ودور وخدمات الرعاية ومؤسسات رعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. سوف تتيح الحكومة الاتحادية في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2020 لتلك الفئات الأكثر عرضة للخطر إمكانية الحصول على عدد 15 قناع طبي مفلتر (فئة أف أف بي 2) في مقابل مساهمة نقدية ضئيلة منهم (أي بمعدل قناع واحد لكل أسبوع من أسابيع الشتاء). في إطار الاستراتيجية الوطنية بشأن الاختبارات، يتم التخطيط لتوفير 30 اختباراً سريعاً شهرياً لكل شخص يتلقى الرعاية اعتباراً من أول ديسمبر/ كانون الأول 2020 كجزء من خطط الاختبار الخاصة للمؤسسات. سوف يتم رفع هذه الحصص تدريجياً حسب توفر الاختبارات. من المهم أن يتاح للمقيمين في هذه المؤسسات استقبال الزيارات العائلية بمناسبة عيد الميلاد في ظل ظروف آمنة قدر الإمكان.

12. الحكومة الاتحادية مطالبة في إطار تعديل لاستراتيجية الاختبارات بالتخطيط لاستخدام اختبارات تشخيص سارس-كوف 2 السريعة بصورة أشمل وأكثر بساطة وإذا اقتضى الأمر بتعديل المرسوم الصادر بشأن الاختبارات وفقاً لذلك.

13. تُعتبر اللقاحات الفعالة عاملاً أساسياً في التغلب على الجائحة. إذا سارت الأمور على أفضل حال، فمن المتوقع استلام الطليبات الأولى من اللقاحات بالفعل في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2020. استعداداً



لذلك، تقوم الولايات في الوقت المناسب بإنشاء مراكز وأنظمة خاصة للتطعيم. الحكومة الاتحادية على استعداد قدر الإمكان لتقديم الدعم على مستوى طاقم العمل للولايات في هذا الصدد. بتكليف من الحكومة الاتحادية، تقوم رابطة أطباء التأمين الصحي العام بتطوير برامج موحدة من أجل تحديد المواعيد هاتفيًا أو رقميًا لاستخدامها في جميع مراكز التطعيم وكذلك من قبل فرق التطعيم المتنقلة، وسوف تضع هذه البرامج تحت تصرف الولايات الاتحادية. يقوم مؤتمر وزراء صحة الولايات ووزير الصحة الاتحادي بالتنسيق الدقيق، أيضًا فيما يعني المواضيع الخاصة بالتنوعية بالتطعيم والمسؤولية القانونية. كما اتفقوا فضلاً عن ذلك على قيام الحكومة الاتحادية بتطوير وتوفير نظام إلكتروني لتحديد معدلات التطعيم (في إطار مجال سلامة الأدوية) ولخدمة دراسات ما بعد التسويق.

14. سوف تقوم الحكومة الاتحادية في إطار "الضمان الاجتماعي 2021" بتثبيت رسوم التأمينات الاجتماعية على نسبة 40 بالمائة كحد أقصى عن طريق تغطية أية متطلبات مالية إضافية من الموازنة الاتحادية حتى عام 2021 على كل حال. وسوف تقوم في هذا السياق بدراسة كيفية تثبيت رسوم التأمين الصحي العام والتأمين الاجتماعي للفنانين بتمويل من الضرائب وذلك بالنظر إلى ارتفاع التكاليف المرتبط بـكورونا.

15. اعتمد البرلمان الألماني (البوندستاغ) ومجلس الولايات الألمانية (البوندسرات) من خلال القانون الثالث بشأن حماية السكان الصادر في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني تأمينا اقتصادياً للمستشفيات التي توجّل العمليات الطبية وتدابير العلاج القابلة للتخطيط من أجل توفير قدرات العناية المركزة لعلاج مرضى كوفيد-19. ينص القانون الثالث بشأن حماية السكان على أنه يمكن لوزارة الصحة الاتحادية موائمة أحكام القانون مع التطورات من خلال إصدار المراسيم. سوف تقوم وزارة الصحة الاتحادية مع المجلس المشكل وفقاً للمادة 24 من قانون تمويل المستشفيات ووزراء ووزيرات صحة الولايات بتقييم أولي للأوضاع وإجراء التعديلات في صيغة مرسوم إذا لزم الأمر.

16. مع توفر أعداد أكبر من الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات يمكن الآن اختصار مدة الحجر الصحي بناءً على نتائج الاختبارات. لذا اتفقت الحكومة الاتحادية والولايات على تحديد الفترة الزمنية للحجر الصحي المنزلي بشكل عام وموحد بعشرة أيام في الحالات العادية. تخفف فترة الحجر الصحي المختصرة العبء عن المواطنين والمواطنات المعنيين وعن مكاتب الصحة وتخفف العواقب الاقتصادية المترتبة على الأمر بالحجر الصحي بالنسبة للأفراد والاقتصاد الوطني بصورة عامة. لذا، يسعى مؤتمر وزراء الصحة بالاتفاق مع معهد روبرت كوخ إلى تقليص فترة الحجر الصحي للأشخاص الذين اختلطوا بأحد المصابين اعتباراً من 2020/12/1 من 14 يوماً إلى عشرة أيام، وذلك بشرط توفر نتيجة اختبار سلبية (الاختبار السريع للكشف عن المستضدات). ترحب الحكومة الاتحادية والولايات بذلك بشكل واضح. سيتم تكييف التوصيات الفنية والمخططات الانسيابية الخاصة التي يوفرها معهد روبرت كوخ لقطاع الخدمة الصحية العامة ومكاتب الصحة وفقاً لذلك. فيما عدا ذلك، تشير الحكومة الاتحادية والولايات إلى أن الأشخاص المخالطين للمصابين والذين سبق لهم الإصابة بفيروس سارس-كوف-2 وتم تأكيد إصابتهم من خلال اختبار لا يتعين عليهم دخول الحجر الصحي مجدداً. لا تزال تلك هي التوصيات السارية لمعهد روبرت كوخ.

17. كما هو معتاد في التكنولوجيات القائمة على البرمجيات، يتم مواصلة تحديث تطبيق التحذير من كورونا باستمرار منذ بداية إطلاقه، حيث تمثلت آخر التحديثات في إضافة التسجيل الطوعي للأعراض والتوافق التشغيلي على الصعيد الأوروبي. في خلال الأسابيع الستة المقبلة، سوف تضاف ثلاثة تحديثات أخرى

إلى تطبيق التحذير من كورونا. من خلال تلك التحديثات سوف يتم تبسيط عملية التحذير، وإضافة تذكير تلقائي بتحذير الأشخاص المخالطين بعد تلقي المستخدم نتيجة اختبار إيجابية، ودمج لوحة معلومات صغيرة تتضمن معلومات محدثة حول مسار الإصابات، كما يتم تحسين دقة القياس عن طريق الانتقال إلى واجهة غوغل/ آبل الجديدة، وذلك إلى جانب تقليل الفترات الزمنية فيما بين إشعارات التحذير بشكل واضح. يتم حالياً النظر في تعديلات أخرى مثل إضافة إمكانية لتسجيل الاختلاطات يومياً وخاصة التسجيل الرقمي لزيارة المطاعم أو الفعاليات، ومن المخطط تنفيذ تلك التعديلات على وجه السرعة في عام 2021. في إطار الحوار المشترك بين رؤساء وزارات ولايات والوزراء الاتحاديين مع مطوري تطبيق التحذير من كورونا والمفوض الاتحادي لشؤون حماية البيانات وحرية المعلومات والمكتب الاتحادي لأمن المعلومات والباحثين العلميين المساهمين سوف يتم في شهر ديسمبر/ كانون الأول مناقشة المزيد من الإمكانيات والخيارات، منها أيضاً الخصائص التي يمكن من خلالها تسجيل المزيد من البيانات طوعاً لتحسين عملية الاقتفاء والتواصل مع الجهات الصحية.

تحت المشورة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على تنزيل تطبيق التحذير من كورونا واستخدامه بنشاط لا سيما في الأوقات التي نمر بها حالياً. يمكن لجميع المستخدمين والخدمات ممن ثبتت إصابتهم بكورونا المساعدة في السيطرة على الجائحة من خلال إرسال تحذير مجهول عبر تطبيق التحذير من كورونا.

18. فيما يخص السفر بالقطارات، يتعين تقديم خدمة يُعتمد عليها وإتاحة الإمكانيات للحفاظ على قدر كبير من المسافة الفاصلة للمسافرين المضطرين للسفر رغم القيود السارية، ذلك مع الالتزام بالقواعد بشأن السلوكيات ومخططات الحماية الصحية التي تم اعتمادها في شهر أبريل/ نيسان. سوف يتم تكثيف التفتيش ومراقبة التزام بارتداء الكمامات بحيث يتم فحص عدد أكبر بكثير من قطارات المسافات الطويلة يومياً. سوف تقوم دويتشه بان (شركة القطارات الألمانية) كذلك باتخاذ تدابير إضافية خاصة بجائحة كورونا في قطارات المسافات الطويلة. ستتم فضلاً عن ذلك زيادة الكيلومترات اليومية لكل مقعد بشكل كبير بما يزيد على 20 مليون كيلومتر للمقعد، وذلك بهدف إتاحة مسافة أكبر بين الركاب. كما يتم في الوقت ذاته تقليص أعداد المقاعد المتاحة للحجز.